ممدوح الولي يكتب عن رحلة صعوده الصاروخي : محى الدين واحتراف تضخيم البيانات

الخميس 16 سبتمبر 2010 12:09 م

16/09/2010

ممدوح الولي :

قبل أكثر من خمس عشر عاما وخلال متابعتى لندوات اقتصاديه بكلية الاقتصاد أثار اعجابى مداخلات جاده من قبل أحد الشباب . وعندما تعارفت عليه قال ان اسمه محمود محيى الدين ويعمل معيدا بالكليه . وقال إنه يعرفنى من خلال ما قرأه فى صحيفه فرنسيه عن كتابى سكان العشش والعشوائيات . وصارت بيننا موده .

وقمت بعدها بأخذ رأيه فى أحد التحقيقات الصحفيه الاقتصاديه . لكن رئيس القسم الاقتصادى بالأهرام وقتها حذف الفقره التى تحدث فيها من الموضوع معللا ذلك بأن الأهرام لا يأخذ آراء معيدين . وعندما يأخذ الدكتوراه فسوف نتعامل معه . وأبلغته بذلك وقتها . وصرنا نتقابل فى الندوات المختلفه .

وبعد اختياره باللجنة الاقتصاديه بالحزب كان يرسل لى مشروعات القوانين الاقتصاديه كلما طلبت منه ذلك . ومع عمله مستشارا لوزير الاقتصاد طلب مقابلتى لأخذ رأيى فى بعض الأمور المتعلقه بالوزاره . وعلمت وقتها أنه فعل نفس الشىء مع صحفيين آخرين .

إلا أن توسع دوره فى الحزب وفى الوزاره أثرا على أداءه الاكاديمى . فقلت درجة جودة مداخلاته بالندوات التى كان يحرص على ألا تفوته أى منها . ثم بدأ يغير من آرائه السابقه ويميل أكثر الى الرأى الرسمى بعد أن أصبح أحد أفراد حاشية جمال مبارك .

وفى سحور أقامه منتدى البحوث الاقتصاديه للشرق الأوسط . ورغم ارتفاع التوقعات بوصوله لمنصب كبير . لم استطع منع نفسى من التعبير عن دهشتى من آرائه الجديده بقولى له علانية : "دكتور إيه اللى بتقوله .. احترم عقولنا !"

وبالفعل تم تفصيل وزارة خصيصا له تجمع له الاشراف على برنامج الخصخصة وشركاته . وعلى قطاع الاستثمار وهيئة سوق المال وعلى البورصة وعلى شركات التأمين والتمويل العقارى والتأجير التمويلى . رغم أن خبرته العمليه لم تتجاوز عضوية مجالس ادارة شركة وساطه ماليه وبنك . فكيف يشرف على **174** شركة قطاع أعمال عام ؟ .

وبعد مرور ستة أشهر من توليه الوزاره قابلته بالمركز المصرى للدراسات الاقتصاديه يشرف على ورقة بحثيه . واستعرضت أمام الحضور انجازاته فى القطاعات المختلفة التى يشرف عليها . فوجدت أنه لم يفعل شيئا فى الاستثمار سوى نقل مقر الهيئة من العباسيه الى أرض المعارض . وفى برنامج الخصخصة لم ينجز سوى تغيير المسمى من خصخصة الى إدارة الأصول وفى التأمين لم يحدث شىء . وطالبت القائمين على المركز أن يتركوه لعمله الوزارى الثقيل وألا يدعوه مره أخرى لمناقشة أوراقا بحثيه . وغضب جدا من كلامى وشهدت علاقتنا فتورا .

وكان الوزير قد بدأ وزارته باطلاق التصريحات أن كل الشركات قابلة للخصخصة وانه لايوجد شىء اسمه الشركات الاستراتيجيه . وهى الشركات التى كان من قبله يقول أنه لن يتم بيعها بالكامل مثل شركات الأدويه وغيرها . لكنه بعد فترة من المشاكل المصاحبه المصاحبة لعمليات ووصول الأمر لمناقشات مجلس الشعب تراجع عن هذا الرأى .

لكن الباحث الاكاديمى استخدم شطارته الاكاديميه فى صنع انجازات ورقية يتاجر بها مع وسائل الاعلام المغرم بها بشده . حيث كان يصرح دائما أنه كان يتمنى أن يكون صحفيا . فبدأ يمارس لعبة تغيير التعريفات لصنع انجازات لنفسه فى ميادين الاستثمار الأجنبى المباشر وبرنامج الخصخصة ونتائج أعمال شركات قطاع الأعمال العام .

ففى مجال الاستثمار الأجنبى المباشر كان المعروف أنه يضم مكونيين فقط . هما قيام الأجانب بعمل مشروعات فى مصر أو شراء أجانب نسبة **10 %** أو اكثر من أسهم شركة مصريه بالبورصة المصريه . لكن الوزير عاد الى تعريف لاحدى طبعات صندوق الدولى فضم أربع مكونات أخرى للتعريف . أبرزها قطاع البترول والأرباح غير الموزعة للشركات وشراء الأجانب أو العرب للأراضى أوالعقارات وكذلك مشتريات الأجانب من خلال برنامج الخصخصة .

ولقد أتاح ذلك تضخيم أرقام الاستثمار الأجنبى المباشر فبعد ان كانت **407** مليون دلار فى العام المالى السابق لمجيئه وحسب التعريف المعتاد . ارتفع الرقم فى ظل التعريف الجديد الى **3** مليار و**902** مليون دولار فى عامه الأول . أى حوالى عشرة أضعاف ماقبله . ولم يستطع البنك المركزى أن يعترض بسبب نفوذه المعروف للكافه وقربه من جمال مبارك . وعدل بياناته حسب التعريف الجديد .

ورغم اعتراض عدد من الباحثين على التعريف الجديد بإعتبار البترول ثروة ناضبه . ورغم نشر الأونكتاد البيانات المصريه لعام **2004** كما تم ارسالها لها . فقد اضطرت الى تعديلها بالعام التالى حسب ما أرسلته الجهات المصريه من بيانات معدله .

وبدأت الساحة الاقتصاديه المصريه تسمع عن أرقام ضخمه للاستثمار الأجنبى المباشر . متصاعده من حوالى أربع مليارات بالعام الأول للوزير . الى **6** مليار و**111** مليون دولار بالعام التالى ثم الى **11** مليار و**53** مليون دولار بالعام الثالث . ثم الى **13** مليار و**237** مليون بالعام الرابع . وتم استخدام تلك الرقام اعلاميا بأننا قد حققنا مراكز متقدمه على المستوى العربى والأفريقى بل والدولى من حيث الترتيب .

وحاول بعض الخبراء توضيح الأمر بأنه حتى لو كانت ارقام الوزير صحيحة . فالعبره بنوعية الاستثمارات الأجنبيه وليس بحجم أرقامها . حيث أن غالبية تلك الأرقام المعلنه عباره عن استحوازات . فى ظل قيام عدد من البنوك الجنبيه بشراء حصص كبيره فى بنوك وشركات مصريه . الى جانب شراء عرب لأراضى . وأن الأهم لمصر هى المشروعات التأسيسيه **green field** وهى المشروعات الجديده التى يقوم الأجانب بإنشائها بحيث تستوعب عماله جديده وتزيد من القدرات الانتاجيه أوالتصديريه .

وطالب هؤلاء الخبراء باعلان عدد وقيمة المشروعات التأسيسه ضمن البيانات الضخمه للوزارة . حيث ان بيانات الوزارة تدمج تأسيس المشروعات مع زيادات رؤس أموال الشركات فى رقم واحد . ورغم وعد الوزير لى شخصيا بإعلان ذلك على مرأى من الصحفيين وقيادات وزارته فى مؤتمر صحفى بمقر الوزاره منذ أكثر من عامين . إلا أنه لم يفى بوعده حتى تعيينه فى المنصب الدولى .

وكرر الوزير لعبة تضخيم البيانات فى ميادين أخرى تخصه . فعندما أراد أن يبين سرعة دوران برنامج الخصخصة فى بداية وزارته . جمع أرقام الحصيله من بيع حصص الحكومه بالشركات المشتركه على بيانات بيع شركات قطاع العمال العام . ليظهر أرقاما ضخمه يقارنها بما باعه من قبله من شركات قطاع الأعمال العام . ليبين الطفره التى تحققت .

ففى العام الأول لتوليه حققت عمليات بيع حصص المال العام فى البنوك والشركات المشتركه **4** مليار و**819** جنيه . وفى العام التانى له حققت حصيله **7** مليار و**647** مليون . وفى العام الثالث له حققت **1** مليار و**559** مليون . وفى العام الرابع حققت **3** مليار و**238** مليون جنيه . بل أضاف لها حصيلة بيع بنوك عامه بلغت حصيلتها فى العام الثانى للوزاره نحو **5** مليار و**122** مليون جنيه . وفى العام الثالث للوزاره نحو **9** مليار و**274** مليون جنيه تخص بيع بنك الاسكندريه .

ومع إضافة تلك الأرقام الكبيره الى حصيلة بيع شركات قطاع الأعمال العام وهى مهمة الوزير الأساسيه . فقد انتج الوزير حصيلة ضخمة بلغت **5** مليار و**643** مليون جنيه فى عامه الأول . و**14** مليار و**612** مليون جنيه فى عامه الثانى . و**13** مليار و**607** مليون جنيه فى عامه الثالث . وامتلات الصحفات الاقتصاديه بالصحف القوميه بتلك الأرقام التى تؤكد الانجازات العملاقه للوزير !

ولأنه وزير شاطر ولا يحاسبه . فقد استفاد من أرقام بيع حصص المال العام فى الشركات المشتركه مرتين مره فى تضخيم بيانات حصيلة الخصخصة . ومره فى تضخيم بيانات الاستثمار الأجنبى المباشر باعتبارها عمليات استحواز لطرف أجنبى على شركات مصريه مما يدخها ضمن التعريف الذى أتى به للاستثمار الأجنبى المباشر .

ولأنه وزير حريف أرقام وتجميل بيانات . فقد مارس تلك اللعبه فى بيانات أداء شركات قطاع الأعمال العام التى تعانى نزيفا من الخسائر خاصة من قطاع الغزل النسيج . فقام الوزير بضم بيانات شركات التأمين المعروفه بأرباحها والتى أصبحت تابعة لوزارته الى بيانات شركات قطاع العمال العام . مما أنتج بيانات نهائية مهجنه ومحسنه ورابحه .

خاصة وان شركات التأمين العامه بلغت أرباحها عام **2006/ 2007** نحو **751** مليون جنيه . أى أعلى من أرباح سبع شركات قابضة تابعة للوزير . حيث لم يسبقها بالربح سوى القابضة المعدنيه والقابضه الكيماويه . وفى عام **2007/ 2008** بلغت أرباح القابضة للتأمين **920** مليون . وفى عام **2008 / 2009** بلغت أرباحها **951** مليون جنيه أى أعلى من أرباح القابضة للنقل او القابضه الغذائيه او القابضه الدوائيه او القابضة للتشييد او القابضه للسياحه وكذلك القابضة للغزل والنسيج المصابه بالخسائر المزمنه .

وحتى يتبين دهاء الوزير حين يعلن بالعام المالى عن تحويله صافى حقوق الملكيه لقطاع الأعمال العام من سالب بلغ **2ر2** مليار جنيه قبل مجيئه للوزاره . الى صافى حقوق ملكيه موجب **2** مليار جنيه فى عام **2006/2007** وحقوق ملكيه موجبه بلغت **7ر7** مليار فى عام **2007/ 2008** .

فان سر ذلك التحول لحقو الملكيه من سالب الى موجب . لا يعود الى تعزيز رؤس الأموال او علاج جذرى . وإنما لأنه أضاف حقوق الملكيه الكبيره للقابضة للتأمين الى حقوق ملكية الشركات القابضة الأخرى السابه . فقط ودون اى علاج لحقوق الملكية المتآكله . ففى عام **2006/2007** وبسبب حقوق الملكية السابه فى القابضه للغزل والنسيج بحوالى **17** مليار جنيه وحقوق الملكية السابه بالقابضة للتجاره البالغه أكثر من مليار جنيه كانت المحصلة الاجمالى للشركات القابضه التسع سابه بنحو مليار ونصف المليار جنيه .

وتدخل الوزير بادخال حقوق الملكية القابضة للتأمين البالغه ثلاثة مليارات ونصف المليار جنيه . لتصبح المحصلة النهائيه لقطاع الأعمال العام حقوق ماليه موجبه بنحو مليارى جنيه . وتكررت اللعبة خلال الأعوام التاليه . لسبب وحيد وهو إدخال بيانات القابضة للتأمين لتحسين الصوره